

## 70٪ من شركات الوساطة تسلمت حصصها من أرباح صندوق الضمان

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن نحو 70٪ من شركات الوساطة العاملة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها 14 شركة قد حصلت على حصصها في توزيعات أرباح صندوق الضمان البالغة 6,75 ملايين دينار يخص شركات الوساطة منها 2,36 مليون دينار تمثل نحو 35٪ من أرباح الصندوق. وقالت المصادر أن نصيب كل شركة من شركات الوساطة يقدر بنحو 170 ألف دينار، مشيرة إلى أن هذه الأرباح ستدخل ضمن ميزانيات شركات الوساطة في الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2011.

شريف حمدي

## الوزارة ينقصها أجهزة حديثة ووسائل نقل العينات الغذائية ومختبر صحي

# 5 ثغرات تبطل إجراءات «التجارة» لمحاربة المواد الغذائية الفاسدة

## 6 أسباب وراء تأخير الإفراج الصحي عن إرساليات المواد الواردة إلى الشركات

تطرق رئيس الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية عبدالله البعيجان إلى المشكلات والمعوقات التي تخص الإفراج الصحي عن إرساليات المواد الغذائية قائلا: تم العمل بنظام النوبات لأجل تسهيل وتسريع الإجراءات لإرساليات المواد الغذائية ولكن عدم التطبيق السليم لهذا النظام أدى إلى تأخير الإفراج الصحي عن إرساليات المواد الغذائية الواردة إلى الشركات، مشيراً إلى أن ذلك يعود إلى 6 أسباب تسرد فيما يلي:

- 1 تأخير الإفراج الصحي عن بعض إرساليات المواد الغذائية الصالحة للاستهلاك الآدمي إلى النوبة القادمة لنفس المفتش الذي قام بإجراءات المعاملة وعدم السماح المفتشي النوبة التالية بالتصريح إلى المعاملة كما لا يقوم بالتصريح إلا في وجود مندوب الشركة الذي قد يكون غير متواجد بالبلدية أثناء هذه النوبة لظروف عمله مما يعني تأخير الإفراج الصحي إلى أن يتم تواجد مندوب الشركة في نوبة المفتش ذاته.
- 2 رفض مفتشي النوبات وكذلك مفتشي جهاز المتابعة التصريح على معاملات الشركات التي تتضمن مجموعة من أصناف السلع بحيث إعادة الفحص لمعظمها ولكن يثبت من بينها صنف أو أكثر غير مطابق للمواصفات أو غير صالح للاستهلاك الآدمي إلا بعد الانتهاء من إعادة التصدير أو الإلتفاف لهذه الأصناف مما يعني إيقاف التصريح للأصناف الصالحة للاستهلاك الآدمي لمدد متفاوتة عادة ما ترتبط بمدد التخبير المحددة ولذلك يجب ضرورة الإفراج عن الأصناف التي يثبت صلاحيتها إلا في عدم مطابقتها بنفس العاملة إلى اجتماعها للبت في هذه الأصناف.
- 3 نقل العملات التي بها أصناف غير مطابقة للمواصفات القياسية أو غير صالحة للاستهلاك الآدمي إلى جهاز المتابعة عند طلب إعادة الفحص لكثير من إرساليات المادة الغذائية المستوردة يؤدي إلى إطالة الإجراءات وتأخير الإفراج الصحي عن هذه الإرساليات.
- 4 بالنسبة لحجم العينة في كثير من الحالات لا يلتزم مفتش الأغذية المستوردة بقرار البلدية الخاص بأخذ العينة حيث يقوم بأخذ كميات كبيرة من إرساليات المادة الغذائية المستوردة مخالفاً تماماً لما يسمح به القرار، الأمر الذي يوقع ضرراً مادياً كبيراً على الشركة المستوردة.
- 5 وعن وسيلة نقل العينة يقوم مفتش الأغذية المستوردة بأخذ العينة من إرسالية المادة الغذائية المستوردة ولا يرسلها مباشرة إلى مختبر وزارة الصحة بحجة عدم تواجد سيارة نقل تتولى ذلك في حينه وتظل العينة مخزنة بإدارة الأغذية المستوردة إلى أن ترسل إلى المختبر بعد ذلك دون التقيد بتاريخ أخذ العينة وأحياناً في يوم وردية المفتش ذاته الأمر الذي قد تطول بسببه فترة حجز الإرسالية لمدة طويلة قد تؤثر على الصلاحية خاصة إذا كانت العينة مأخوذة من أغذية باردة أو مجمدة كذلك يلاحظ عدم توافر وسيلة نقل مبردة أو مجمدة لإرسال عينات المواد الغذائية المبردة أو المجمدة إلى المختبر مما يؤثر على نتائج الصلاحية التي يصدرها المختبر.
- 6 تأخر عملية الإفراج الصحي عن إرساليات المواد الغذائية المستوردة لمدد طويلة قد تتعدى الشهر مما يوقع ضرراً بالغا بالشركة المستوردة وذلك لانتفاص هذه الفترة من فترة صلاحية السلعة لذلك لا بد أن يتم وضع حد أقصى لتلزم خلالها إدارة الأغذية المستوردة باخطار المستوردة بعملية الإفراج الصحي أو بقرار التخبير وليكن ذلك أسبوعين فقط بعدها وفي حالة تأخر إدارة الأغذية المستوردة في إخطار الشركة المستوردة خلال هذه المدد يحق للشركة التصرف في السلعة باعتبارها صالحة ومطابقة للمواصفات.

تصريحه إلى موضوع سحب العينات وإرسالها للمختبر، مؤكداً أن هناك تأخيراً في سحب العينات وإرسالها إلى المختبر، موضحاً أن مفتشي النوبة الذين يقومون بسحب العينات في نهاية نوبتهم لا يقومون بإرسالها إلى المختبر إلا في النوبة القادمة لهم وليس النوبة التالية من زملائهم في تلك النوبة إضافة إلى طلب المختبر تزويده بعينة إضافية من إرسالية المادة الغذائية المستوردة موضوع الفحص الأمر الذي يؤدي إلى إطالة مدة الإفراج الصحي.

وعن شهادات الذبح الإسلامي للدجاج واللحوم قال البعيجان: عادة ما تحوي شهادات الذبح الإسلامي المرفقة لإرساليات اللحوم والدجاج المجمد والمبرد المستوردة تاريخ الذبح بالشهر والسنة إلا أن إدارة الأغذية المستوردة تصر على رفض التصريح لمعاملات تلك الإرساليات الأمر الذي يؤدي إلى تأخير اتخاذ الإجراءات بشأنها رغم أن المملكة العربية السعودية والإمارات تعتمد شهادات الذبح الإسلامي بالشهر والسنة.

وبين البعيجان أن «الاتحاد» بذل جهداً كبيراً داخل اجتماعات اللجنة الفنية الدائمة للأغذية والحصول على موافقة معاملة مستدركا بالقول: أنهم ممنوعين من العمل في القطاع الخاص والإمارات إلا أن إدارة الأغذية المستوردة مانزالت تصر على وقفها دون الرجوع إلى اللجنة الفنية الدائمة للأغذية رغم أن مديرة إدارة الأغذية المستوردة عضو في هذه اللجنة.

وأشار إلى أنه من الملاحظ زيادة مدة الإفراج الصحي لبعض إرساليات اللحوم المجمدة المستوردة إلى أكثر من 3 أسابيع الأمر الذي يقلل من مدة الصلاحية خاصة أن مدة صلاحية اللحوم المجمدة محددة لا تتعدى العام.

وعن مختبر الأغذية أفاد البعيجان بأنه بوضعه الحالي وصغر مفاصله الاستيعابية للعينات (مستوصف كيفان) أحد العوامل الأساسية في تأخير الإفراج الصحي لبعض إرساليات المواد الغذائية بسبب تأخير الحصول على نتائج الفحص المخبري، حيث تستغرق فترة الفحص مدداً تصل إلى أكثر من أسبوعين في بعض الحالات، مشيراً إلى أنه في كثير من الحالات يطلب المختبر إعادة تزويده بعينة إضافية للعينة السابق إرسالها من قبل البلدية، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر نتيجة الفحص.

• عاطف رمضان

لكن الطامة الكبرى تكمن في قصر فترة صلاحيتها. وأشار د.السعيد إلى أنه يفترض أن يكون هناك اهتمام من قبل التجار بشأن نقل المواد الغذائية من مخازنهم إلى منافذ البيع المنتشرة في مناطق الكويت وذلك عبر امتلاكهم لبرادات أو وسائل نقل حديثة كفيئة بحفظ هذه الأنواع من الأطعمة خاصة القابلة للفساد.

رأي التجار

في الإطار ذاته، أفاد رئيس الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية عبدالله البعيجان بأن الغالبية العظمى من المتهمين في قضايا تخص عمليات غش تجاري أو تلاعب في صلاحيات المواد الغذائية وغيرها من المخالفات الكبرى هم ليسوا من التجار الرئيسيين في الكويت، مشيراً إلى أن من يقوم بمثل هذه الأعمال يسيء إلى الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية ويسيء إلى التجار قبل المجتمع.

وأضاف البعيجان أن الغالبية العظمى ممن يقومون بهذه المخالفات هم من موظفين الذين يعملون في الجهات الحكومية، مستدركا بالقول: أنهم ممنوعين من العمل في القطاع الخاص ويمارسون العمل التجاري ويرتكبون المخالفات.

واستطرد قائلاً: إن وجدت مخالفات لدى التجار الرئيسيين فهي مخالقات عادية لا ترقى لأن تكون غشاً تجارياً أو تزويراً في بلد المنشأ. وأشار البعيجان إلى أنه منذ 25 عاماً يعاني التجار في الكويت من الروتين في الإجراءات الحكومية نتيجة عدم وجود مختبر صحي لدى «التجارة» أو بلدية الكويت.

وزاد قائلاً: مستعدون للتبرع لسد هذا النقص في المعدات لأننا متضررون شريطة أن يتم استخدام هذه المعدات بالشكل الصحيح حتى يكون هناك سرعة في إنجاز معاملاتنا على غرار المعمول به في الدول المجاورة.

وبين أن وظيفة المفتش التجاري لا بد أن تكون إرشادية قبل أن تكون عقابية لأن لا يكون مثل «الجلاد الذي يلاحق منتهين» ومضى قائلاً: نشد على أيدي الجهات الرقابية بأن تقوم بدورها وتحبط المخالفات التي يقوم بها هؤلاء الخارجون عن القانون ومثل هذه الأمور تسيء إلى «الاتحاد».

وتطرق البعيجان خلال



استيراد مواد غذائية بارخص الأسعار وراء فساد معظمها بالسوق المحلي

عامل الأغذية أن يلبس قفازات حتى لا تصاب الأغذية بالتلوث؟  
3 هل يتم الفحص الطبي لموظفي «التجارة» أو «البلدية» الذين يتعاملون مع المواد الغذائية بشكل دوري؟  
4 هل لدى الوزارة أدوات لقياس نسبة التجمد «ترومتر» لقياس درجة البرودة بالنسبة للتلاجات التي تحوي دجاجاً مجمداً، خاصة أن الدجاج يتعرض للتلوث في حال زادت أو نقصت درجة البرودة عن المطلوب وبناء على ذلك يتم عمل مخالفات؟

5 هل المفتشون لديهم الملم بطبيعة كل مادة غذائية، خاصة أن هناك مواد جافة تحتاج لنسبة رطوبة معينة لحفظها؟ أما عن تعاون التجارة والبلدية وقيامهما بالفحوصات على نفس المحل أو المخزن على سبيل المثال في آن واحد فقد أشارت المصادر إلى أن هناك قاعدة قانونية تشير إلى أنه «لا يجرم الشخص على فعل واحد مرتين»، خاصة أن «التجارة» والبلدية من الممكن أن تقوموا بعمل مخالفتين في وقت واحد مما يجعل التاجر يطعن في المحضر وقد يحصل على تعويض في النهاية.

وإشارة د.السعيد إلى ضرورة تغليب العقوبات ضد من يعتمد القيام بعمليات غش في صلاحيات المواد الغذائية والتجريب هذه الأعمال التي تمس صحة الإنسان.

ولفت إلى أن تجريم وتغليظ العقوبات المتعلقة بالتلاعب في صلاحيات المواد الغذائية يجعل من يقوم بهذا الفعل يفكر أكثر من مرة ويتراجع عن هذه الأعمال المخالفة للقانون والتي تضر صحة المواطنين والمقيمين.

وذكر د.السعيد أن وجود مواد غذائية غير صالحة للاستعمال الآدمي في أسواق الكويت يعود إلى استيرادها من الخارج بأرخص الأسعار بسبب قرب انتهاء فترة صلاحيتها.

وبين أن هذه المواد يسمح بدخولها أسواق الكويت لكونها لا تزال صالحة للاستعمال الآدمي

عالم الأغذية أن يلبس قفازات حتى لا تصاب الأغذية بالتلوث؟

هل يتم الفحص الطبي لموظفي «التجارة» أو «البلدية» الذين يتعاملون مع المواد الغذائية بشكل دوري؟

هل لدى الوزارة أدوات لقياس نسبة التجمد «ترومتر» لقياس درجة البرودة بالنسبة للتلاجات التي تحوي دجاجاً مجمداً، خاصة أن الدجاج يتعرض للتلوث في حال زادت أو نقصت درجة البرودة عن المطلوب وبناء على ذلك يتم عمل مخالفات؟

هل المفتشون لديهم الملم بطبيعة كل مادة غذائية، خاصة أن هناك مواد جافة تحتاج لنسبة رطوبة معينة لحفظها؟ أما عن تعاون التجارة والبلدية وقيامهما بالفحوصات على نفس المحل أو المخزن على سبيل المثال في آن واحد فقد أشارت المصادر إلى أن هناك قاعدة قانونية تشير إلى أنه «لا يجرم الشخص على فعل واحد مرتين»، خاصة أن «التجارة» والبلدية من الممكن أن تقوموا بعمل مخالفتين في وقت واحد مما يجعل التاجر يطعن في المحضر وقد يحصل على تعويض في النهاية.

وإشارة د.السعيد إلى ضرورة تغليب العقوبات ضد من يعتمد القيام بعمليات غش في صلاحيات المواد الغذائية والتجريب هذه الأعمال التي تمس صحة الإنسان.

ولفت إلى أن تجريم وتغليظ العقوبات المتعلقة بالتلاعب في صلاحيات المواد الغذائية يجعل من يقوم بهذا الفعل يفكر أكثر من مرة ويتراجع عن هذه الأعمال المخالفة للقانون والتي تضر صحة المواطنين والمقيمين.

وذكر د.السعيد أن وجود مواد غذائية غير صالحة للاستعمال الآدمي في أسواق الكويت يعود إلى استيرادها من الخارج بأرخص الأسعار بسبب قرب انتهاء فترة صلاحيتها.

وبين أن هذه المواد يسمح بدخولها أسواق الكويت لكونها لا تزال صالحة للاستعمال الآدمي

عالم الأغذية أن يلبس قفازات حتى لا تصاب الأغذية بالتلوث؟

هل يتم الفحص الطبي لموظفي «التجارة» أو «البلدية» الذين يتعاملون مع المواد الغذائية بشكل دوري؟

هل لدى الوزارة أدوات لقياس نسبة التجمد «ترومتر» لقياس درجة البرودة بالنسبة للتلاجات التي تحوي دجاجاً مجمداً، خاصة أن الدجاج يتعرض للتلوث في حال زادت أو نقصت درجة البرودة عن المطلوب وبناء على ذلك يتم عمل مخالفات؟

هل المفتشون لديهم الملم بطبيعة كل مادة غذائية، خاصة أن هناك مواد جافة تحتاج لنسبة رطوبة معينة لحفظها؟ أما عن تعاون التجارة والبلدية وقيامهما بالفحوصات على نفس المحل أو المخزن على سبيل المثال في آن واحد فقد أشارت المصادر إلى أن هناك قاعدة قانونية تشير إلى أنه «لا يجرم الشخص على فعل واحد مرتين»، خاصة أن «التجارة» والبلدية من الممكن أن تقوموا بعمل مخالفتين في وقت واحد مما يجعل التاجر يطعن في المحضر وقد يحصل على تعويض في النهاية.

وإشارة د.السعيد إلى ضرورة تغليب العقوبات ضد من يعتمد القيام بعمليات غش في صلاحيات المواد الغذائية والتجريب هذه الأعمال التي تمس صحة الإنسان.

ولفت إلى أن تجريم وتغليظ العقوبات المتعلقة بالتلاعب في صلاحيات المواد الغذائية يجعل من يقوم بهذا الفعل يفكر أكثر من مرة ويتراجع عن هذه الأعمال المخالفة للقانون والتي تضر صحة المواطنين والمقيمين.

وذكر د.السعيد أن وجود مواد غذائية غير صالحة للاستعمال الآدمي في أسواق الكويت يعود إلى استيرادها من الخارج بأرخص الأسعار بسبب قرب انتهاء فترة صلاحيتها.

وبين أن هذه المواد يسمح بدخولها أسواق الكويت لكونها لا تزال صالحة للاستعمال الآدمي

مئات الأطنان من المواد الغذائية الفاسدة التي تم اكتشافها في الأشهر القليلة الماضية أثارت العديد من التساؤلات حول كيفية دخولها السوق المحلي، وما العقاب الرادع الذي يجب اتخاذه للقضاء على هذه المظاهرة التي تضر بعموم المستهلكين بالكويت، خاصة أن العديد من المخالفات يصدر حكم قضائي تجاهها بـ «البراءة»؟

وحسب الرأي القانوني فإنه لا بد من إتمام إجراءات أعمال الضبطية القضائية التي تقوم بها «التجارة» وفقاً للقانون وأخذ العينات من المسواد الغذائية لا بد أيضاً أن يتم بشكل موثق حتى لا يؤدي ذلك إلى بطلان إجراءات الوزارة.

وأرجع البعض وجود هذه الكميات من المواد الغذائية الفاسدة في السوق المحلي إلى استيرادها من الخارج بأرخص الأسعار بسبب قرب انتهاء فترة صلاحيتها. من جانب آخر، تثير الأبحاث الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية من التجار المتورطين في قضايا كبرى مثل الغش التجاري أو التلاعب في صلاحيات المواد الغذائية، مشيراً إلى أن هؤلاء المتورطين ليسوا من التجار الرئيسيين وانهم موظفون حكوميون يعملون في القطاع الخاص وأن ذلك بحد ذاته مخالف للقانون.

وأعرب «الاتحاد» عن استعداده للتبرع لشراء أجهزة طبية للكشف عن المواد الغذائية شريطة إنجاز معاملاتهم وعدم تضيق الوقت الذي ينكس سلباً على أرباح الشركات ويكبدها خسائر غير مرضية، مشيراً إلى أن هناك 6 أسباب وراء تأخير الإفراج الصحي لإرساليات المواد الغذائية الواردة إلى الشركات. في الإطار ذاته، أكدت مصادر لـ «الأنباء» أن إجراءات الضبطية التي تقوم بها «التجارة» أو بلدية الكويت تتم بصورة غير كاملة حيث يمثل ذلك في خمسة أمور تسرد فيما يلي:

1 موظفو «التجارة» و«بلدية الكويت» يفتقدون سيارات مجهزة «برادات» لنقل عينات من المواد الغذائية من مخازن الشركات إلى مختبرات وزارة الصحة مما يجعل محامي الشركة المتورطة بعمليات الغش التجاري «يطعن في نتيجة الفحص» لهذه العينات من المواد الغذائية التي قد تكون تعرضت للتلوث نتيجة نقلها في سيارات أو وسائل غير مجهزة.

2 هل مفتشو «التجارة» يلبسون قفازات أثناء قيامهم بعملية فحص بعض المواد الغذائية، خاصة أن القانون يلزم

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة منافع للاستثمار طلال المطوع أن الشركة تعزز التخرج من استثمار بقيمة 800 ألف دينار من استثمارية بنهاية السنة الحالية، متوقعا تحقيق عوائد في حدود 40٪. وأضاف في تصريح صحفي على هامش انعقاد عمومية الشركة أسس بنسبة حضور تجاوزت 73٪ أن الشركة ستواصل التوسع خليجياً وستسعى إلى الاستثمار في بلدان الشرق الأوسط إذا هدئت الأوضاع في المنطقة، مشيراً إلى نية الشركة في استثمار الأسواق الأوروبية. ونفى المطوع أي تأثيرات مادية لاستثمار الشركة في البحرين، موضحاً أن الاستثمار عبارة عن تطوير أرض بمساحة مليوني متر مربع بقيمة 200 مليون دينار حصة «منافع» منه 20٪، مشيراً إلى أن الاضطرابات السياسية أثرت على مدة إنجاز المشروع. وتوقع أن عملية تطوير الأرض ستستغرق نحو سنتين، وكشف المطوع عن استثمار أخرى ذات أهمية لاسيما منها استثمار نفطية من خلال الشراكات النشطة مع إحدى الشركات النفطية الرائدة في الكويت، لافتاً إلى أن «منافع» لديها شركة في نفس المجال مع بيت التمويل الكويتي مع شركة تركية

## حول مشروع النظام الآلي للجمارك «أجيليتي» نحو التوصل إلى اتفاق مبدئي مع الحكومة الباكستانية

الشركة نحو العمل على تنويع استثماراتها ومواردها، مشيرة إلى أن المفاوضات تسير بشكل سليم ومن المتوقع إعلان نتيجتها خلال الأيام المقبلة. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الباكستانية قد عرضت على «أجيليتي» بيع برنامج نظام الحاسب الآلي للجمارك الباكستانية الذي تملكه الشركة، وذلك بعد مطالبة «أجيليتي» للمجلس الفيدرالي في باكستان بدفع ما عليه من مستحقات نظير استخدامه للبرنامج.

• محمود فاروق

## مع «دلتا دوحة كوربوريشن» لمدة 3 سنوات «نפט الكويت» تتعاقد لتوريد رؤوس آبار بقيمة 7,5 ملايين دينار

كشفت مصادر مطلع لـ «الأنباء» أن شركة نفط الكويت تعقدت الأسبوع الماضي مع شركة دلتا دوحة كوربوريشن المتخصصة في صناعة الصمامات ومعدات رؤوس الآبار بقيمة قدرها 7,5 ملايين دينار لمدة 3 سنوات. وقال المصدر إن التعاقد مع شركة دلتا دوحة كوربوريشن يأتي ضمن الجهود الرامية لتعزيز الإنتاج النفطي من مختلف أماكن الكويت بالإضافة إلى الكم الهائل من الآبار الاستكشافية التي تقوم الشركة بحفرها بشكل دوري لضخ المياه داخل الحقول. تجدر الإشارة إلى أن شركة دلتا دوحة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن شركة «أجيليتي» تسعى حالياً للتوصل إلى اتفاق مبدئي مع الحكومة الباكستانية بشأن مشروع النظام الآلي للجمارك الباكستانية (PaCCs)، نافية وجود أي خلافات بين الطرفين بشأن الاتفاقية وسط توقعات بأن يتفق الطرفان على دفع المبلغ المستحق لـ «أجيليتي» واستكمال العمل بالبرنامج أو دفع المستحقات وتعجيل البرنامج والحصول عليه من جهة أخرى. وأفادت المصادر بأن المشروع يأتي ضمن خطة

الداخلية للشركة بالتعاون مع شركة ديلويت (الفهد وشركاه) بنجاح مما كان لهذا الجهد الأثر الإيجابي في تعزيز وجوده ونظام الرقابة الداخلية وتفعيله وتأثير ذلك على حوكمة العمل وإدارة كفاءة المخاطر في الشركة.

وأشار إلى أن الشركة تمكنت من سداد مبلغ وقدره 5,9 ملايين دينار لأحد البنوك المحلية نظير مراجعة استحققت خلال العام 2010. هذا وقد أقرت عمومية الشركة جميع البنود الواردة في جدول أعمالها لاسيما منها الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

«منافع» في أرقام

تسببت خسارة بمقدار 941 ألف دينار، وقد نتجت هذه الخسارة بسبب انخفاض الأنشطة التشغيلية الرئيسية للشركة والمتمثلة في إدارة الأصول نيابة عن الغير وانخفاض التقييمات الخاصة ببعض الاستثمارات المباشرة وعدم المشاركة في استثمارات جديدة تجنباً لأي مخاطر محتملة مما أثر سلباً على إجمالي إيرادات الشركة التشغيلية للعام 2010.

• منى الدغيب

الجغرافي، حيث تسعى الشركة إلى إيجاد الفرص الاستثمارية ذات المردود التشغيلي الجيد والتدفقات النقدية العالية في المجال الصناعي والخدمات محلياً وخليجياً. وأضاف في كلمته أمام عمومية الشركة أن «منافع» استثمرت بتطوير أعمالها ونظم عملها الداخلية بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية المحلية والإقليمية، حيث أنجزت الشركة الدراسة الخاصة بأنظمة الرقابة

نفطية، وعن مدى مشاركة الشركة في المشاريع التنموية، قال المطوع أنه إذا تمت المشاركة فستكون عن طريق مجموعة المشاريع «كبيكو» نظراً لحدادتها تأسيس الشركة.

تطوير الأعمال

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة عبيد هذال النصفاني أن «منافع» تعكف حالياً على دراسة الأسواق ذات الجانبية الاستثمارية سواء على المستوى القطاعي أو



طلال المطوع خلال عمومية «منافع»

• احمد مغربي